المواطن والصحة والتعليم

نبيل الملاح

دفعني لكتابة هذا المقال ما حصل معي عندما ذهبت إلى أحد المشافي الخاصة لأخذ «إبرة» بالعضل، حيث فوجئت عند المحاسبة أن أجرة أخذها خمسمئة ليرة سورية، وكنت دفعت قبل ثلاثة أيام مئتي ليرة سورية فقط، وبسؤالي عن سبب هذه الزيادة أجابوني بأنه صدرت تسعيرة جديدة عن وزارة الصحة، ما دفعني إلى التعبير عن استيائي من هذا القرار.

بداية لا بد من التأكيد على أن الصحة والتعليم يجب أن يكونا من أهم أولويات الدولة إلى جانب الدفاع والأمن، وأن هذين القطاعين يجب أن يبقيا تحت سلطة الدولة وإشرافها، وعدم التفكير بالتخلي عنهما بحجة عدم وجود موارد تغطي حاجة هذين القطاعين، وخاصة بالنسبة للتعليم.

لوحظ في الآونة الأخيرة تراجع مستوى التعليم في المدارس والجامعات الحكومية، ولا يجوز أبداً أن يزاود أحد بإنكار ذلك، ويؤكد ذلك اندفاع أهالي الطلاب لتسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة رغم ارتفاع رسومها بشكل كبير، وهذا يدفع الكثير للقول إن التعليم أصبح لأبناء الأغنياء والمقتدرين، وإن أبناء الفقراء وذوي الدخل المحدود عليهم التسجيل في المدارس الحكومية والاستعانة بالأساتذة المختصين بدروس خصوصية لتحسين مستواهم العلمي.

لقد حصل جيلنا على تعليمه في المدارس والجامعات الحكومية، حيث كانت تضم خيرة المعلمين والأساتذة، ولم نكن نسمع أو نعرف مصطلح «دروس خصوصية»، وكان الطلاب من أبناء الفقراء والأغنياء يجلسون جنباً إلى جنب في الصف.

أما اليوم فواقع التعليم أقام حاجزاً بين أبناء الأغنياء وأبناء الفقراء، حيث يتلقى أبناء الأغنياء تعليمهم في المدارس الخاصة التي أصبح معظمها منشآت سياحية لتصل رسوم التسجيل فيها إلى ملايين الليرات، في حين يتلقى أبناء الفقراء تعليمهم في المدارس الحكومية التي لا يوجد فيها الوسائل الكافية واللازمة للتعليم ويعاني المعلمون فيها من تدن كبير لرواتبهم انعكس بوضوح على أدائهم ومستوى التعليم الذي يقدمونه للطلاب.

أنتقل إلى القطاع الصحي الذي يعاني من خلل كبير في ظل تراجع خدمات المشافي العامة بسبب ضعف إمكاناتها المالية وعدم رصد الاعتمادات اللازمة لها إضافة إلى عدم تواجد الأطباء الأساتذة إلا بأوقات محدودة جداً وانصرافهم للعمل في عياداتهم وإجراء العمليات في المشافي الخاصة.

لقد أصبحت العمليات الجراحية في المشافي الخاصة بمئات الألوف من الليرات وأحياناً ببضعة ملايين، وهذه المبالغ تفوق بكثير قدرة المواطن من ذوي الدخل المحدود.

وهنا أسأل: أين وزارة الصحة ونقابة الأطباء؟! ألا يجب أن يخضع الأطباء والمشافي إلى رقابة وضوابط يتم من خلالها فرض أسعار وأجور معقولة، فالمواطن يقبل أن يحصل الطبيب على دخل شهري بحدود المليون ليرة رغم أن دخل المواطن من ذوي الدخل المحدود لا يتجاوز مئة ألف ليرة سورية، ولا يمكنه تقبل أن يكون دخل الطبيب الجراح مليون ليرة يومياً؟! وأنا هنا لن أتحدث عن العمليات التي يجريها بعض الأطباء دون وجود ضرورة أو لزوم لها؟! ولن أتحدث عن أسعار الدواء وانخفاض فاعليته.

أعتقد أن لكل ما ذكرته علاقة مباشرة وغير مباشرة بالفساد الذي أصبح منتشراً بكافة أشكاله في كل مناحي حياتنا ومعيشتنا ووصل إلى مستويات غير مسبوقة. فهل نحن مدركون ذلك؟

باحث ووزير سابق

أكثر من ٣٠٠ ألف مكلف تأجلوا دراسياً العام الحالي.. واعتبار الضحايا المدنيين شهداء يحتاج إلى دراسة ومرسوم

اللواء محلا لـ«الوطن»: نسب الالتحاق في خدمة العلم أصبحت أفضل من السابق والانفراجات على الساحة أثرت إيجاباً

محمد منار حميجو
ت: طارق السعدوني

كشف مدير إدارة التجنيد في سورية اللواء سامي محلا أن نسب الالتحاق بخدمة العلم أصبحت أفضل من السابق، معتبراً أن الانفراجات التي حدثت على الساحة أثرت إيجاباً على الإقبال لدى شعب التجنيد للالتحاق في الخدمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش ندوة ألقاها أمس في قاعة رضا سعيد في جامعة دمشق برعاية الاتحاد الوطني لطلبة سورية وبحضور عدد من طلاب الجامعة لشرح المرسوم الأخير المتعلق بموضوع سنوات التأجيل أكد محلا أن اعتبار الضحايا المدنيين شهداء يحتاج إلى دراسة ومن ثم صدور مرسوم في هذا الخصوص، مشيرا إلى أن إدارة التجنيد ليست الجهة المعنية في هذه الدراسة.

وفيما يتعلق بموضوع التأجيل عن خدمة العلم أعلن محلا أن أكثر من ٣٠٠ ألف مكلف تم تأجيله دراسيا خلال العام الحالي، مشيراً إلى أنه في سنوات هذه الحرب الشرسة على سورية لم يتم إلغاء تأجيل أي مكلف دراسياً رغم أن المادة رقم ١٠ من قانون خدمة العلم نصت على أنه يجوز إلغاء التأجيل الدراسي لكافة المكلفين في زمن الحرب بقرار من القائد العام للجيش والقوات المسلحة.

ولفت محلا إلى أنه لا يعفى من الخدمة الاحتياطية المكلفون الذين أدوا الخدمة الإلزامية في دولة أجنبية أخرى حصلوا على جنسيتها بينما يتم إعفاؤهم من الخدمة الإلزامية، مشيرا إلى أنه يستبعد من الخدمة الاحتياطية بحسب المادة ٣٥ من قانون خدمة العلم الطالب الذي يدرس في جامعات علمية المفروض عليها الدوام والتزم به ستة أشهر.

وأضاف محلا: في حال كان ملتزماً في كليات نظرية وجاءت الدعوى في فترة الامتحانات يثبت ذلك فيتم استبعاده في فترة الامتحانات، موضحا أنه يستبعد من الاحتياط من لديه أربعة أخوة يؤدون الخدمة ويتم استبعاد اثنين في حال العدد ارتفع ما بين ٥ إلى ٨ كما أنه يتم استبعاد ثلاثة أولاد في حال كان عدد الأخوة الذين يؤدون الخدمة تسعة وما فوق.

وأشار محلا إلى أنه يستبعد من الخدمة الاحتياطية المغتربون وعليهم كل عام أن يرسلوا سند إقامة لإثبات إقامتهم في الدولة القاطنين فيها، موضحا أنه في حال صدرت دعوة الاحتياط قبل سفره لا يستبعد من الاحتياط بينما إذا صدرت بعد سفره فإنه يستبعد من ذلك، مشيرا إلى أنه يتم استبعاد أيضا المحكوم عليهم كما أنه يتم تأجيله عن الخدمة الإلزامية طيلة فترة حكمه.

وشدد محلا على ضرورة التزام المكلف الذي يريد تأجيل المعذرة أن يقدم وثائق التأجيل في الوقت المحدد لذلك قبل منتصف الشهر الثالث من كل عام، موضحاً في حال تأخر عن ذلك لا يلغي حقه في التأجيل لكن تترتب عليه غرامة مالية حسب ما نص عليه قانون خدمة العلم.

وأضاف محلا: المكلف عليه واجب في إحضار الوثائق الخاصة بتأجيله وعلى موظفي شعب التجنيد واجب دراستها، مشيرا إلى أن خدمة العلم واجب مقدس كما نص عليه الدستور.

وفيما يتعلق بموضوع الحصول على موافقات السفر أكد محلا أن القانون نص أنه يشترط للحصول عليها ألا يكون المكلف الراغب في الحصول عليها متخلفاً عن إعدادات السوق إلى خدمة العلم.

وأوضح محلا أن المادة ٤٨ نصت أنه يحق للمكلفين الذين أتموا الثامنة عشرة ولم يتجاوزا الثانية والأربعين في الحصول على موافقات السفر من مناطق شعب التجنيد التي يتواجدون فيها، لافتا إلى أنها تعطى لمرة واحدة ولمدة أربعة أشهر وعليه أن يثبت إقامته قبل انتهاء المدة.

وأشار محلا إلى أن المتخلف عن السوق يغرم براتب شهرين لمتطوع وتضاف مدة شهرين إلى خدمته الإلزامية ومن يتخلف لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ مهلة تدقيق إعدادات السوق يعاقب بغرامة نقدية تعادل الراتب المقطوع لثلاثة أشهر لجندي وإضافة مدة ثلاثة أشهر إلى خدمته الإلزامية

وأضاف محلا: في حال تخلف أكثر من سوق كامل يحال إلى القضاء وتضاف إلى خدمته ستة أشهر.

وبعد ذلك تطرق محلا إلى المرسوم الذي أصدره الرئيس بشار الأسد حول موضوع سنوات تأجيل سنوات الدراسة، معتبرا أن الهدف منه أنه تبين أنه لابد من رفع سنوات التأجيل حتى ٣٧ سنة بعدما كانت ٣٢ سنة وخصوصا أن هناك اختصاصات علمية تتطلب سنوات أكثر من ٣٢ سنة بحسب كل اختصاص إضافة إلى اهتمام الدولة في موضوع العلم كأمر ضروري في المجتمع إلى جانب خدمة العلم التي تعتبر واجباً مقدساً.

وأرجع محلا سبب الازدحام على شعب التجنيد في أشهر التأجيل إلى تأخر الجامعات في منحها للطلاب ضارباً مثلاً أن هناك بعض الطلاب راجعوه وهم يشتكون أنهم يقفون أمام شعب التجنيد منذ الرابعة صباحاً وحينما يسألهم عن الوقت الذي حصلوا فيه على الوثيقة كان الجواب منذ أيام.

وكشف محلا أن هناك لجنة مع وزارة التعليم العالي والجهات المعنية لمنح وثائق التأجيل مبكرا يتم من خلالها تحديد أوقات محددة لمنحها لتخفيف الازدحام.

بعدها استمع محلا إلى أسئلة العديد من الطلاب الحاضرين فأجاب عنها في إسهاب رغم أن هناك بعض الأسئلة تم تكرارها إلا أنه كان يعيد الإجابة مرة ثانية، وبعد الانتهاء من الندوة اجتمع حوله الكثير من الطلاب مستفسرين عن العديد من القضايا التي تخصهم حول موضوع التأجيل.

> التأخر عن التأجيل الدراسي لا يلغيه وهناك غرامة مالية

> لا يجوز لمن تخلف عن إعدادات السوق الحصول على موافقة السفر

زعتر مع ديدان.. ومسمكة تطعم الفروج للأسماك

حماة- محمد أحمد خبازي

باشرت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة حملة على الأسواق قبيل العيد من خلال تكثيف دورياتها بأسواق المدينة بعد تقسيمها إلى ثمانية قطاعات إضافة إلى المخابز.

وبيَّنَ رئيس دائرة حماية المستهلك نعمان الحاج لـ«الوطن» أن الدوريات تمكنت منذ ٢٨ الشهر الماضي من تنظيم ٤٥ ضبطاً ١٥ منها بحق أصحاب محال الحلويات الذين رفعوا أسعار موادهم أو غشوها بمواد منهية الصلاحية، و٣٠ ضبطاً بحق أصحاب محال الألبسة والأحذية لإعلانهم عن سلعهم بأسعار زائدة، أو لعدم إعلانهم أسعار سلع أخرى بشكل واضح وصريح! إضافة لعدة ضبوط أخرى بحق أصحاب محال بيع لحوم لفرمهم اللحوم مسبقاً والذبح بمسالخ سرية.

وأوضح الحاج أن الدوريات ضبطت كمية من الزعتر في محل في حي التعاونية فيها ديدان وحشرات صغيرة، ومسمكة في منطقة محردة يقدم صاحبها مخلفات الفروج علفاً للأسماك.

كما ضبطت الدوريات مسلخاً سرياً بالحاضر الكبير يذبح صاحبه الأبقار وإناث العواس من دون أي رقابة صحية ومن غير ترخيص، وأربعة أكياس دقيق تمويني في أحد معامل برشام البوظة في حي القصور.

كما نظمت ٥ ضبوط بحق أصحاب محال عثر فيها على مواد غذائية منتهية الصلاحية، و١٠ ضبوط بحق أصحاب مخابز لمخالفتهم بنقص وزن الخبز والبيع بالعدد وإنتاج خبز سيئ الصنع، والبيع بسعر زائد، ومن ضمنها مخبز سلحب الآلي الذي عثر فيه على نقص ٢٥٠ غ بالربطة، وأعفي رئيس الوردية فيه بالتنسيق مع فرع المخابز.

وأكد الحاج اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة أصولاً بحق المخالفين جميعاً ومنهم من تمت إحالته على القضاء، منوهاً بأن الدوريات مستمرة باستنفارها وعملها طوال هذه الفترة وخلال أيام العيد.

٢٥٠ ألف خدمة طبية قدمها مشفى القامشلي الوطني خلال نصف عام

الحسكة- دحام السلطان

أكد مدير عام الهيئة العامة لمشفى القامشلي الوطني عمر جدوع العاكوب لـ«الوطن» أن المشفى قدّم خلال النصف الأول من العام الجاري نحو ٢٥٣ ألف خدمة طبية متنوعة، ووصلت نسبة إشغال الأسرّة في أقسام المشفى من المرضى إلى نسبة ٦٧،١١ بالمئة.

وأوضح العاكوب إن عدد مراجعي قسم الإسعاف وصل إلى ٨٤٧٦٨، ومراجعي قسم العيادات الخارجية ١٤٧٦٨ وعدد المرضى المقبولين ٧٦٥٣، لافتاً إلى أن عدد العمليات الجراحية بمختلف أنواعها بلغ ١٩٩٥ عملية، ووصل عدد التحاليل المخبرية الى ٧٠٤٦٥ وعدد الصور الشعاعية ١٨٢٣٨، وعدد صور مرضى الطبقي المحوري ٣٨٩٢، وعدد مرضى الإيكو ١٤٣٢٦ وعدد جلسات التنظير ٩٩ جلسة.

وأضاف مدير عام المشفى: إن عدد مرضى تصوير الثدي «المامو غرافي» ١١٦ مريضاً وعدد الصور ٤٩٥ وعدد مرضى الكلية الصناعية ٦٧٥ صورة وعدد جلسات الغسيل ٥٥٣٦ جلسة، وعدد مرضى المعالجات الفيزيائية ٤٠ وعدد الجلسات ٣٥٣ جلسة، وعدد مرضى تفتيت الحصيات ٦٣٦ وعدد الجلسات ٨٢٦.

وأشار العاكوب إلى أن الهيئة العامة للمشفى الوطني، تسلّمت عن طريق وزارة الصحة كمية ١٣ طناً من الأدوية المختلفة «الإسعافية والعلاجية والسيرومات المتعددة الأغراض ومصولات اللدغات المختلفة»، مبيّناً أن إدارة المشفى وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، قامت مؤخراً بتنفيذ دورة تدريبية وبإشراف فريق طبي تم انتدابه لهذه المهمة من وزارة الصحة، بخصوص عملية التنفس الآلي «التهوية» وعلى مدار أربعة أيام استفاد منها ٥٠ متدرّباً من الأطباء والممرضين والمخدّرين، كما قامت بتنفيذ حملة تبرّع بالدم بمناسبة يوم التمريض العائلي وبالتزامن مع عيد الجيش العربي السوري المصادف في اليوم الأول من شهر آب الجاري.

ما قبل العيد.. أسبوع المخالفات في حمص والنتيجة ٧٠ ضبطاً تموينياً و٣٦ ضبطاً صحياً

حمص- نبال إبراهيم

بيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص رامي اليوسف لـ«الوطن» أنه ومع اقتراب عيد الأضحى المبارك قامت المديرية بتقسيم المدينة إلى عدة قطاعات وتوزيع الدوريات عليها على مدار الساعة وتشديد الرقابة على كل مستلزمات العيد بما فيها الألبسة والأحذية والحلويات والخضر وغيرها، وتم توجيه عناصر حماية المستهلك بتكثيف سحب العينات وخاصة الحلويات والمعجنات والعصائر وتشديد الرقابة على المخابز للتأكد من وصول مادة الخبز للمواطنين ما قبل العيد وخلاله، لافتاً إلى أن عناصر حماية المستهلك نظموا خلال جوالتهم تلك ٤٥ ضبطاً عدلياً تموينياً لمخالفات تتعلق بمواد مجهولة المصدر ومواد منتهية الصلاحية وعدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد وعدم إبراز فاتورة وغيرها، كما تم تنظيم ٢٥ ضبط عينة بعد سحبها للتأكد من مدى مطابقتها للشروط والمواصفات الصحية وذلك منذ بداية الشهر الجاري وحتى تاريخه.

مشيراً إلى أن المديرية سيرت ما يقرب من ١٠٠ دورية على مختلف الأسواق والأحياء خلال أسبوع فقط لحماية المستهلكين من جشع التجار ما قبل العيد.

من جهته أكد مدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة حمص محمد غالي لـ«الوطن» تكثيف المديرية للجولات على المحال والفعاليات التجارية منذ أسبوع تقريباً بعد أن تم تقسيم المدينة إلى ست مناطق كل منطقة مسؤول عنها مهندس وثلاثة مراقبين صحيين يقومون بجولات يومية على جميع أحياء المدينة لضبط أي مخالفة.

ولفت غالي إلى أنه تم توجيه المراقبين بتشديد الرقابة على معامل الحلويات ومسالخ الفروج ومعامل المياه الغازية والمثلجات، كما تم توجيه القصابين الذين يرغبون في ذبح أضاحي العيد بتقديم طلباتهم إلى مديرية الشؤون الصحية وتعهدهم بالتقيد بالشروط الصحية المحددة للذبح التي تتضمن الذبح ضمن محال القصابة الحاصلة على الموافقة حصراً وعدم رمي المنصرفات بالمجرور العام إضافة إلى التقيد بجمع المخلفات بأكياس سوداء محكمة الإغلاق وعدم وضع الخراف الحية على الطرقات وذلك بعد دفع مبلغ ٥٠ ألف ليرة سورية لمجلس المدينة مقابل تقديم خدمات النظافة والبخ، مع التشديد على أن عمليات ذبح العجول والأبقار تتم ضمن المسلخ البلدي حصراً.

ونوه غالي بأن المديرية قامت بتنظيم جدول مناوبات ضمن أيام العيد لمتابعة الأسواق والقصابين ومدى التزامهم.

مشيراً إلى أنه في حال ضبط أي قصاب يقوم بعمليات الذبح من دون حصوله على موافقة يغلق محله لمدة شهر مع دفع غرامة مالية تبلغ ١٠٠ ألف ليرة، وأما في حال حصوله على الموافقة ومخالفته أحد الشروط الصحية فيغلق محله لمدة أسبوع، كما تم توجيه المراقبين لتنظيم إنذارات للمولات والبقاليات بعدم بيع المفرقعات وألعاب مسدسات الخرز والخردق وفي حال المخالفة تصادر هذه المواد ويغلق المحل المخالف لمدة أسبوع.

وكشف أن عناصر الدائرة الصحية قاموا خلال تكثيف جوالتهم بتنظيم ٣٦ ضبطاً صحياً بمعامل حلويات ومثلجات بمخالفات إهمال نظافة وعدم ارتداء لباس عمل وعدم قطع بطاقات صحية وأغلقوا أحد معامل الحلويات، كما نفذوا ١٥ إغلاقاً بحق محال تجارية لمخالفات تتعلق بإهمال النظافة وسوء تخزين مواد غذائية وبيع لحوم مفرومة وغيرها كما نظموا ٣ ضبوط بمحال قصابة للذبح خارج المسلخ وذلك خلال أسبوع فقط.

عقود «بالتراضي» لإكساء شوارع طرطوس

طرطوس- الوطن

منذ بداية الأزمة وشوارع مدينة طرطوس من دون أي عقود لإكساء المهترئ منها ما أدى ويؤدي لامتلاء الكثير منها بالحفر والجور والهبوطات بسبب الزمن الذي مر على آخر إكساء زفتي لها وبسبب الضغط الكبير عليها من سكان المحافظة والوافدين إليها وزوارها.

هذا الواقع بات مثار انتقادات وتساؤلات الناس ووسائل الإعلام في كل الاجتماعات واللقاءات كما بات محور مطالبات مجلس المدينة للوفود الوزارية من أجل منح المدينة إعانة مالية كبيرة لا تقل عن أربعة مليارات ليرة وهي حاجة جميع الشوارع للإكساء.

وقد علمنا من المحافظة واللجنة الوزارية التي زارت المحافظة في الثامن عشر من الشهر الماضي أنه تم منح إعانة للمدينة لكنها تأخرت في تنظيم العقود والمباشرة بالعمل رغم مضي نحو خمسة أشهر من أشهر العمل الزفتي المناسبة.

ورداً على سؤال «الوطن» عن أسباب التأخير في المباشرة بإكساء الشوارع رغم مضي عدة أشهر من فصل الصيف ورغم توفر الاعتماد المالي بين مدير الشؤون الفنية في المدينة حسان حسن إنه تم تنظيم أربعة عقود تزفيت بقيمة ٤٢٥ مليون ليرة من الموازنة الذاتية للمدينة والموازنة المستقلة للمحافظة ومن إعانة وزارية لكن باعتبار أن حاجة المدينة الحقيقية تتجاوز ٤ مليارات ليرة فقد تم جرد شوارع المدينة لتحديد الشوارع الأكثر تضرراً بعد استطلاع رأي أعضاء مجلس المدينة والتواصل مع الفعاليات والمخاتير.

وأضاف: العقود حالياً قيد التصديق بدمشق وفور تصديقها سوف تباشر الشركتان العامتان المتعاقد معهما بالتراضي العمل فوراً، متوقعاً إكساء الشوارع التي تقرر تشميلها بالإكساء خلال شهر من المباشرة بها بسبب توفر مجابل وقدرات جيدة عند الشركتين.

رغم أهميته اللجنة الاقتصادية تتريث بمشروع تحويلة خط سير الآليات الثقيلة خارج مدينة السويداء

عبير صيموعة

لم يحظ مشروع تحويلة خط سير الآليات الثقيلة خارج مدينة السويداء بموافقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في رئاسة مجلس الوزراء على الرغم من أهمية هذه التحويلة كشريان حيوي لمحافظة السويداء يربط بين الجنوب الشرقي والغربي من المحافظة مع شمالها، فضلاً عن إدراج مشروع التحويلة التي تبدأ من عقدة سليم وحتى مفرق السهوة- القريا بطول ٣٥ كم ضمن خطة المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية لعام ٢٠١٨- ٢٠١٩ كجزء من الطريق الدولي.

حيث تم إرجاء دراسة هذا المشروع حتى العام القادم.

مدير فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بالسويداء شامل الدعبل أوضح بأن المؤسسة أعادت إدراج دراسة هذه التحويلة مجدداً ضمن خطتها في العام القادم علها تحصل على موافقة اللجنة الاقتصادية وذلك انطلاقاً من أهميتها في تأمين الربط بين جميع الطرق المركزية الرئيسية بالمحافظة باعتبار أن هذه التحويلة ستربط أتستراد دمشق- السويداء بطريق (السويداء- إزرع - درعا) و(السويداء- القريا- نصيب) و(السويداء- صلخد- الحدود الأردنية).

وبالتالي فهي تؤمن الوصل بين محافظة السويداء ومدينة دمشق وصولاً للحدود الأردنية.

وبيّن الدعبل أن أهمية مشروع التحويلة تكمن أيضاً في تخفيف الازدحام المروري العابر لمركز مدينة السويداء والقرى المحيطة بها وتأمين السلامة المرورية والمساهمة في حل الاختناقات المرورية ضمن مركز المدينة وإخراج خط سير الآليات الثقيلة خارج مراكز المدن والابتعاد عن حدود المخططات التنظيمية للبلدات والقرى.

بالإضافة إلى تلبية حاجة قطاع النقل والمواصلات بشكل أيسر مستقبلاً والنهوض بالواقع التنموي للمدينة وريفها وتحقيق وفر على المدى البعيد في نفقات استهلاك الوقود للمركبات العابرة وكذلك تخفيف صيانة الطرق الحالية التي تسلكها المركبات والآليات الثقيلة كونها بالأساس طرقاً محلية غير مؤهلة لتحمل الحملات الثقيلة.

وأضاف: كما تسهم التحويلة في تأمين عوائد للمحافظة نتيجة تحسين حركة النقل البري على محور دمشق- السويداء مع الريف الجنوبي للمحافظة وإيجاد طريق بديل للطريق الدولي سورية- الأردن وتخفيف التلوث البيئي من خلال تخفيف الضجيج والانبعاثات العادمة الناتجة عن الحركة المرورية.

وبالنظر لأهمية هذا المشروع الذي يعتبر تنفيذه أولوية بالنسبة للمحافظة فإنه من المستغرب عدم اعتباره من قبل اللجنة الاقتصادية كأحد المشاريع الحيوية والإستراتيجية للمحافظة وتأجيله.